الحرب الروسية العثمانية ١٨٢٨-١٨٢٩م (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

أ.د. صلاح احمد هريدي علي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب / جامعة دمنهور

تتناول هذه الدراسة العلاقات الروسية العثمانية، فكانت هذه العلاقات ما بين علاقات سلمية أحياناً وأحياناً أخري علاقات حربية بحكم الجوار، منذ ان تبادلت العلاقات الدبلوماسية في القرن الخامس عشر الميلادي، في عهد بيازيد الثاني وتبادل السفراء فيما بينهما.

أولاً: العلاقات الروسية العثمانية

أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع روسيا في عهد بيازيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م)، بدأت هذه العلاقة بتبادل السفراء في تسعينيات القرن الخامس عشر، وكانت العلاقات الدبلوماسية مع روسيا لم تكن تشبه العلاقة مع دولة أخري مثل النمسا أو الدولة الصفوية ﴿ايران﴾ أو جمهورية البندقية علي الرغم من وجود السفراء وتبدلهم اعتبارا من هذا التاريخ، فقد كانت خانية القرم هي التي تتولي شؤون السفراء الروس، والقيود المتعلقة بهذا الامر موجودة اليوم في قسم من الممكن أن يترجم اسمه الي " قلم السفارة " أو " دائرة السفارة " ورئيسها "Golova Posolski Prikaz"وهو يشبه رئيس الكتاب بموقعه وحتي بلباسه إلي درجة كبيرة، فهل هذا التشابه مصادفة ؟ هذا ممكن، ولكنه يحتاج إلي بحث.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد الثانى والثلاثون، الجزء الثانى، يناير ٢٠٢٠.

بكل الأحول لابد من الاعتراف بأن الترجمة الأصح والتي تثير الدهشة بدقتها لأي رسالة من السلطان العثماني إلي القيصر كانت تتم في هذا القسم. كما أن معلومات العلماء الأتراك حول روسيا لم تكتب علي ورق خاص، ويعتقد بأن ذلك الورق صنع ليناسب جو روسيا وهذه مواضيع صعبة، فقد عيش تاريخ متداخل، ولكن روسيا وتركيا الحديثتين لم تنجحا بالبحث في هذا التاريخ بحجم ذلك التداخل.

اتي اول سفير روسي إلي استانبول عاصمة الدولة العثمانية مع اتفاقية استانبول لعام ١٧٠٠م، وهو بيوتر تولستوي جد والد الكاتب الكبير تولستوي، الأمر الغريب أن هذا الرجل لم يكن يعرف من اللغات الاجنبية سوي الإيطالية لأنه ضابط في البحرية التي أسسها بطرس الأكبر وكان مجتهدا جدا.

تعتبر التقارير الطويلة التي كتبها نبعاً لا ينضب للمؤرخين اليوم يمكن ان تعرفنا تقاريره بالسنوات العشر الأولي من القرن الثامن عشر في الامبراطورية العثمانية، وعندما بدأ بروت جنغي مهمته كسفير، لم ينقذ بيوتر تولستوي من الوقوع في زنازين بدني قوله[١].

تبادل الدولة العثمانية السفراء الكبار مع روسيا، وهذا أمر غريب جداً لأن الدولتين لم تتبادلا السفراء الكبار بين الدول الكبرى،لأولئك السفراء صلاحيات فوق عادية، ويمارسون السياسة بشكل مختلف تماماً عما يجري اليوم.

سفراء اليوم ينسقون المواعيد، اي ينسقون علاقات الهيئات القادمة من عاصمة الدولة التي يمثلونها، وزيارتها، وتكتب تقارير يومية، وغالباً ما تكون تقارير المعاهد العلمية للصحفيين أفضل من تقارير هؤلاء السفراء.

غير هذا فهناك سفراء الدول الأوروبية، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي مدان في قضايا حقوق الإنسان لديهم، ولهذا السبب يؤججون صراعات داخلية في مجتمعهم، ويُري وضع مشابه لهذا في القرن التاسع عشر، وكان السفير

الروسي دائماً في طليعة المدافعين عن حقوق الأقلية السلافية في البلقان إذا يبرز منسوبي الباب العالي بأنهم سبب المشكلة.

يقول ماركس وأنجلز اللذان لا يؤيدان القيصرية الروسية نهائياً وخاصة أنجلز بأن هناك تقارباً لغوياً بين روسيا والبلقان يصل الي نسبة تسعين بالمائة، وأن الروس يتابعون حياة البلقانيين يوماً بيوم وحتي انهم يحرضونهم سياسياً وهذ في الحقيقة صحيح[٢].

كان ثمة شبكة قنصليات، ودرسوا في الجامعات هذا الأمر من طرف واحد ولا يفكر بما كانت الامبراطورية العثمانية تفعله ازاءها. كان للدولة العثمانية قنصليات في مراكز معينة من القوقاز، وفي القرم وسيواستوبول وبطرسبورج وأوديسا، كانت سياسة الدولة نحو آسيا ليست تأجيج الصخب كما تفعل الدبلوماسية الروسية، والأمر ينسحب علي السفارات في الغرب أيضاً، اذ كانت القنصليات تلعب دوراً فاعلاً في التشكيل الاجتماعي للمسلمين هناك، ويمكن القول إن كثيراً من الأعمال نجحت دون إحداث أي صخب.

من المواضيع الرئيسية في العلاقات مع روسيا هو تدريس الطلاب المسلمين الروس، وجلب بعض الطلاب الموهوبين لتدريسهم عندهم، وجمع النقود من اجل مشروع سكة الحديد الحجازية.

ومثلما يعتبر القياصرة الروس وخاصة كاترينا حامية المسيحيين الآرثوذكس في الامبراطورية العثمانية، لا شك أن أحكام الاتفاق تقضي بأن سلطان السلاطين العثماني هو خليفة المسلمين، وزعيمهم الديني في الحقيقة أن الخلافة ليست موقعاً روحياً، ولكنها فسرت في ذلك الوقت علي هذا النحو، وقد رجح رجال الدولة لديهم هذا والذي يعتبر خطأ أكثر هو عملاً بريئاً ونهجوا سياسة تناسبه

أهم الحروب مع روسيا تلك التي نشبت بعد حصار فينار وانتهت بمعاهدة كارلو فجة لعام ١٦٩٩م، لقد نجح بطرس الأكبر الذي يسمونه "بطرس

المجنون" بالسيطرة علي قلعة ازاك وجوارها، وفي الواقع ان الروس اضطروا لإعادتها بموجب اتفاقية بروث لعام ١٧١١م، وطوال القرن الثامن عشر عادت المواجهة بين روسيا والامبراطورية العثمانية والتحالف النمساوي الروسي هناك امبراطورية عثمانية عرفت كيف تخوض دفاً قوياً في معركتين في أفضل مراحلها العسكرية، المؤسسات تراجعت ولكن الأمور تتغير[٣].

نظرتهم الي روسيا أيضاً تغيرت في القرن الثامن عشر، سفراءهم الذين ذهبوا في عهد بطرس الأكبر يتحدثون عن اجراءات القيصر علي أنها جنون حقيقة انتهت حفلات القيصر الراقصة التي لا مكان لها في الحياة الروسية والاصلاحات العسكرية المكلفة جداً ومبادرات البحرية بفشل ذريع. ..في الحقيقة أن السفراء العثمانيين مثلهم مثل الشعب الروسي وجزء كبير من النبلاء الروس اعتبروا اجراءات الانفتاح علي الغرب أموراً سلبية، ولابد من القول انه لم يكن لدي العثمانيين سياسة خارجية حازمة، ومراقبة مثبتة[٤].

وهكذا تغيرت التقييمات بعد فترة، وخاصة في عهدي بيليز فيتا وكاترينا الثانية، جاءت كاترينا الثانية الي روسيا كزوجة لبطرس الثالث، وهي أميرة نشأت علي الدكتاتورية وهي الأداة الأساسية في الحكم الروسي، ولكن الحاكم من الذين ادخلوا الفكر التنويري وقد تمكن المراقبون العثمانيون من رصد هذا الجانب.

النقطة المدهشة هنا هي أن الدولة العثمانية بدأت تتابع روسيا، علي سبيل المثال يقارن أحمد جودت في كتابه " تاريخ جودت " ببين الغاء وحدة الجند في روسيا حملة البنادق في عهد بطرس الاكبر والغاء الانكشارية في الدولة العثمانية يقول: " الغاء حملة البنادق الذين يشكلون ورماً في ظهر الدولة الروسية لا يشبه الغاء الانكشارية التي تعتبر سرطاناً في قلب الدولة العلية"، بإلغاء حملة البنادق انتهت القضية ولكن الغاء الانكشارية تطلب سلسلة من التغييرات وانقلاباً وهذا تحليل جيد جداً[٥].

ثانياً : الحرب مع روسيا ﴿ ١٨٢٧ – ١٨٢٩ ﴾

بعد الواقعة الخيرية أصبحت الامبراطورية العثمانية الواسعة، المترامية الاطراف بلا جيش يدافع عنها حيث انها لم تكن قد أسست بعد جيشها الحديث، لم يكن لديها قوة عدا جنود الإيالات المتطوعين ومن الطبيعي ألا تفوت روسيا فرصة الاستفادة من هذا الوضع.

وقع الباب العالي – الذي لم يجرؤ علي فتح حرب روسية علي معاهدة أكرمان Akkerman (٧ اكتوبر / تشرين الأول ١٨٢٧م)، بدعوي أن المعاهدة الجديدة لا تزيد عن كونها توضيحاً لمعاهدة بخارست ١٨١٢م، وبموجب هذه المعاهدة تم توسيع الاستقلال الداخلي لإمارات رومانيا وصربيا كما تقرر عدم وجود أي مسلم محلي في قلاع صربيا عدا جنود الجيش العثماني، وبموجبها أيضاً ينتخب الباب العالي بكوات الإفلاق وبغدان من بين بويارات (أشراف) الرومان (كان الوضع كذلك قبل ١٧١١م)، وليس من بكوات الروم في بطريقيه فنار في استانبول، ويعين الباب العالي هؤلاء الأمراء لمدة ٧ سنوات وليس له حقق تغييرهم ما لم تكن هناك أسباب جدية.

هذه الأشهر تصادف الأشهر التي أخرجت فيها روسيا الدولة الصفوية (ايران) من قفقاسيا بشكل كامل ومحتها من صفوف الدول العظمي[٦].

ومن ناحية أخري قوبل إخماد الثورة اليونانية بالاستياء في أوروبا، ووقعت الدول العظمي الأولي والثانية والثالثة في العالم وهي انجلترا وفرنسا وروسيا فيما بينهم علي اتفاقية لندن في ٦ يوليو / تموز ١٨٢٧م وقرروا الضغط علي الباب العالي لصالح اليونان، كانوا يريدون تأسيس إمارة يونانية (عبارة عن شبه جزيرة مورا) مستقلة ذاتياً مرتبطة بالباب العالي، تدفع الجزية للدولة العثمانية مثل صربيا وافلاق وبغدان.

اشتركت انجلترا في الاتفاقية دون رغبة منها، فقد كان المثقفون الانجليز يريدون مشاهدة دولة يونانية لكن انجلترا لم تكن راغبة في ذلك، كانت

تخشي استفادة روسيا من ضعف الدولة العثمانية، ومن ثم فإنها لم تشأ أن تترك منافستيها الكبيرين فرنسا وروسيا كحاميتين لليونان تنفردان بتسيير دفة القضية.

اتحدت صيف عام ١٨٢٧م الأساطيل الانجليزية، الفرنسية، الروسية تحت قيادة الأميرال الانجليزي Cordington ودخلت البحر اليوناني (Igonga) للضغط علي الدولة العثمانية في قضية الاستقلال الذاتي لليونان.

كان محمود الثاني قد رفض الاستقلال الذاتي اليوناني بعد استرداد مورا، وكان يخشي أن تصبح اليونان نموذجاً تقتدي به الدول البلقانية الأخرى(٧).

شوهدت أساطيل الاتفاق أمام ميناء نافارين Navarin في رأس مورا الجنوبي الغربي، كانت خيرة قطع الأسطولين العثماني والمصري راسية هنا تحت قيادة القبطان دريا جنكل أوغلو طاهر باشا، لم يكن اسطول الاتفاق رافعاً لعلم الحرب خلافاً لقواعد القانون الدولي، وكانت الدولة العثمانية أساساً في حالة صلح مع الدول الثلاث.

ظن طاهر باشا أن الأسطول جاء بهدف الضغط المعنوي ولم يكن من الميسور علي كل الأحوال امكانية الوقوف تجاه العدد الذي يفوقه بمراحل، أطلق المتفقون مدافعهم سوياً غرقت ٥٧ سفينة عثمانية خلال ثلاث ساعات ونصف واستشهد ٨٠٠٠ جندي وهذه هي غارة نافارين المشهورة ٢٠ اكتوبر / تشرين الأول ١٨٢٧م.

قوبلت الغارة باستياء في أوروبا الغربية ووصفتها الصحافة الحرة بأنها لطخة عار، أفادت لندن وباريس وبطرسبورج انها لم تصدر أمراً بهذا الشأن إلي أميرالاتها.

قدمت الدول الثلاث اعتذاراً للباب العالي، لكنها لم تعط الضمانات التي طلبها الباب العالي ولا الغرامات الناشئة عن المسألة اليونانية، غادر

سفراء الدول الثلاث استانبول في ٨ ديسمبر / كانون الأول ١٨٢٧م.

كانت الدولة العثمانية بلا جيش، وأصبحت بدون أسطول، أعلنت روسيا الحرب علي الدولة العثمانية في ٢٦ ابريل / نيسان ١٨٢٨م وكان قد مضي علي مصالحة بخارست ١٥ سنة، ١٠ اشهر و ٢٩ يوماً[٨].

تمكن محمود الثاني خلال سنتين من وضع النواة فقط لتأسيس جيش حديث قضي السنين في غرفة حجرية في ثكنة رامي، كان يخرج للتدريب في طين الشتاء أمام الجيش كأي زعيم عسكري لا ينام الليل ويدقق في الكتب الواردة ويشتغل بأمور الدولة، لم يثنيه حادث نافارين عن عزمه واخذ يستعد لتأسيس أسطول جديد وخلال هذه المدة إبتاع أول سفينة بخارية وهي المسماة " سرعت " (سرعة).

في ١٨٢٧م اجتاز الروس بروت Prut ودخلو الاراضي العثمانية ٨ مايو / آيار ١٨٢٨م وهجموا كذلك من قفقاسيا وفي ١٢ مايو / آيار، وبدءوا بمحاصرة Anapa (آنابا) وهي قطعة عثمانية مهمة تقع علي مسافة ٥٠ كم من قرم في مصب نهر كوبان، سار السر عسكر مشير أغا حسين باشا من استانبول في ٢٤ مايو / آيار كان سيحارب بأفواج المتطوعين اختيارياً ولم يكن لديه الا القليل من الجند الحديث، وفي يونيو / حزيران احتل الروس Isa Kci وابرائيل واستولوا علي دلتا ألطونة، احتلوا في ١١ يونيو / حزيران Anapa وفي ١٥ يوليو / تموز قارص، وفي ٢٨ أغسطس / آب آخيسكا، انتصروا في الشرق كذلك وأخرجوا العثمانية من سواحل البحر الأسود الشرقية، وفي البلقان احتلوا رومانيا ودوبروجه، وفي ١١ سبتمبر احتلوا فارنا.

حضر القيصر Nikolay الأول بنفسه الي فارنا ولما كان بتدرلي محمد سليم سري باشا صدر أعظم الواقعة الخيرية قد حافظ علي منصبه مده ٤ سنوات وشهر، ١٠أيام، فقد احتل مكانه بعد ٣ أشهر، دارنده لي طوبال عزت محمد باشا (٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٨٢٨م) وكان من أبطال الواقعة الخيرية يبلغ عمره ٣٦ عاماً، وقبطان دريا (مشير بحري) جاء مكانه بعد ٣

أشهر و ٥ أيام رشيد محمد باشا بطربك رومكي (٢٨ يناير / كانون الثاني ١٨٢٩م)، وحضر في ٤ ابريل / نيسان إلي شومنو وترأس الجيش.

مر ربيع وصيف عام ١٨٢٩م في حروب شديده بين الطرفين، احتل الروس في ١ يوليو / تموز سلسترة، وفي ٨ منه أرضروم في الشرق، وبعد احتلالهم بوغاز واسليمية دخلوا أدرنة في ١٩ أغسطس / آب تقدم Paskievic في الأناضول، ومن أرضروم نحو طرابيزون و Diblec في روملي من أدرنة نحو قيرقلا رايلي، تكر داغ وأنيز Enez، تدخلت كل من انجلترا وفرنسا وروسيا، وذكرت القيصر بأنه فتح الحرب كان لأجل الدولة اليونانية وليس لأجل الفتوحات[٩].

عند بدء الحرب الروسية انزلت فرنسا بقيادة الجنرال Maison في ٢٩ أغسطس / آب فرقة من نافارين الي مورا، بدأ قاوالا لي ابراهيم باشا في ٧ سبتمبر / أيلول بإخلاء مورا، احتل الفرنسيين مورا وأعطوها لليونانيين، اضطر الباب العالي الي قبول معاهدة لندن في ١٥ أغسطس / آب ١٨٢٩م والتي تم الاتفاق فيها علي امارة يونانية تتألف من مورا وجزر كيلكلاد تابعة للدولة العثمانية ينتخب أميرها من سلالة إحدى الدول الأوروبية التي ليست من الدول العظمي بموافقة كل من الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وروسيا، وتسدد للباب العالي جزية (ضريبة) سنوية قدرها ٣٧٥٠٠٠ قطعة ذهبية[١٠].

أسس الامبراطور هادر يانوس مدينة ادريانو بوليس أي أدرينة، وأخيراً أدرنة، عند تقاطع نهري طونجة ومريلش عام ١٢٥م لهذا كان يطلق علي أدريانو بوليس اسم أدرينة، ومع الزمن تحولت الي أدرنة، لا شك انها عاصمة الامبراطورية الثانية ذات الجو الروحاني في مرحلة التأسيس بعد بورصة وهكذا بقيت علي الدوام، جانب المدينة المهم غير طرازها المعماري أنها مركز الجيوش المنطلقة الي أوروبا، ونزل القوافل التي تجلب الحركة الاقتصادية الي البلقان[١١].

ثالثاً : معاهدة أدرنة : ١٥ سبتمبر / ايلول ١٨٢٩م

وبعد حرب دامت سنة و ٤ أشهر، و ١٩ يوماً وقعت مع روسيا معاهدة أدرنة في ١٥ سبتمبر / ايلول ١٨٢٩م التي تتكون من ١٨ مادة، والتي تضمنت أن يترك لروسيا ساحل البحر الاسود الشرقي بكامله من نهر كوبان قفقاسيا إلي حد باطوم (باطوم تبقي لدي العثمانية)، وفي البلقان دلتا ألطونة، وأن يترك كذلك لروسيا المناطق المسكونة بالأتراك قفقاسيا من كرجستان مثل آخيلكك، أخيسكا ، كما تضمنت موافقة الباب العالي علي اعتبار كرجستان قطراً روسياً، وهكذا أصبحت السواحل الروسية في البحر الأسود سارية تقريباً لسواحل العثمانية فيها.

كما تضمنت المعاهدة كذلك إخلاء الأراضي المحتلة الأخري، وزيادة حرية الحكم الذاتي لامارات بغدان، أفلاق، صربيا، وأن تدفع الدولة العثمانية غرامات حرب قدرها ١١،٥ مليون قطعة ذهبية وفي حالة استمرار تسديد هذه الغرامات ستخلي روسيا الأراضي العثمانية التي استولت عليها بالتدريج، وقد كان القيصر Nikolay يفكر في ذلك لايقاع السلطان محمود الذي كان يحسد شخصيته جداً، في ضيق مالي يعوق تحقيق مشاريعه التجديدية، وفي الواقع فإن الحرب في حد ذاتها كانت قد استنفذت مالية العثمانية ودمرتها، وبناء عليه فإن الجيش الروسي لم ينسحب من سلسترة Silistre إلا في ٨ ابريل / نيسان ١٨٣٦م ولم ينسحب من رومانيا إلا في ٢٩ يناير / كانون الثاني ١٨٣٤م[١٢].

ترك الاحتلال الروسي الذي دام ٥،٥ عام ذكريات مريرة في رومانيا، وسيكون تعاون اليونان الأرثوذكس بعد الآن مع بريطانيا وفرنسا، وليس مع روسيا، كذلك سيكون اتجاه رومانيا الأرثوذكسية في المستقبل نحو أوروبا الغربية وليس نحو روسيا وذلك أن الرومانيين واليونانيين الذين ليسوا " سلافاً " أصبحوا يخشون روسيا بصورة كبيرة رغم انها أعادت لهم استقلالهم.

ألغت معاهدة بخارست شروط معاهدة لندن التي عقدت قبل سنة، تأسست دولة يونانية تفوق جداً ما كان يتصور، منحت اليونان استقلالاً كاملاً،

كانت أول دولة بلقانيه انفصلت عن العثمانية في البلقان، كانت اليونان التي اعترف بها الباب العالي- مستقلة وليست تابعة للعثمانية – بعد ٧ أشهر من معاهدة بخارست (٢٤ ابريل / نيسان ١٨٣٠م)، تشمل عدا مورا وكيلكلارد، شبه جزيرة Attika وكذلك جزيرة آغريبوز الكبيرة، علي أن تكون العاصمة أثينا، وهكذا تأسست من العدم ملكية مساحتها ٢٤، ٤٩ كم ٢، وتعداد سكانها ١١٠٠٠٠٠٠ نسمة، أصبح أحد الأمراء البافاريين ملكاً علي اليونان.

وسعت صربيا بمنحها ٦ أقاليم أخري (٢٩ أغسطس / آب ١٨٣٠م)، كذلك منحت جزيرة سيسام(Susam) باليونانية (Samos) الاستقلال الذاتي (٢٠ ديسمبر / كانون الأول ١٨٣٢م)، كان يعيش في هذه الجزيرة التي تبلغ مساحتها ٥٠ كم٢، ٣٠٠٠٠ رومي، وسوف ترسل هذه الجزيرة كأنها ملتصقة بالساحل الأناضولي الي استانبول سنوياً ١٠٠٠٠٠ قطعة ذهبية، وستكون في الجزيرة كتيبة عثمانية مؤلفة من ١٥٠ جندي فقط، ويعين امراء الجزيرة من قبل الباب العالي، ومن التبعية العثمانية علي الا يكونوا من العائلة ذاتها، ولن تتدخل في الشئون الخارجية، استمرت الجزيرة علي هذا النظام لحين انضمامها إلي اليونان ١٩١٣م[١٣].

عدت معاهدة ادرنة انتصاراً باهراً لسياسة القيصر الروسي نيقولا الأول، وعدها بعض المؤرخين انتصاراً معتدلاً، اذا ما قيس بما وصلت إليه أطماع كاترين التوسعية واسلافها الآخرين، الا انه عوض عن ذلك بامتيازات يستطيع كسبها من بنود المعاهدة وتفتحت له أبواب الدولة العثمانية من جهة الدانوب والقوقاز، وتغلغل فيها النفوذ التجاري الروسي، وبذلك أصبحت الدولة العثمانية باكملها وبضمنها استانبول تحت رحمة الروس، وكان بامكانهم القضاء عليها لكنهم تريثوا، فقد كان في بقائها ضغينة مشرعة الأبواب كسباً تجارياً وسياسياً.

الواقع أن الرغبة في تخفيف حدة التوتر بين روسيا والدولة العثمانية كانت تعتري المؤسسة السياسية الروسية وكان انتهاء الحرب فرصة ليدرس الروس مجدداً موقفهم من الدولة العثمانية، وليمددوا الخط السياسي الذي يجب

اتباعه في المستقبل، وتم تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضية، وبدأت اللجنة اجتماعاتها في ١٦ سبتمبر / أيلول ١٨٢٩م (أي بعد يومين من التوقيع علي معاهدة أدرنة) [١٤].

تكونت اللجنة من أعضاء من مجلس الدولة وأشخاص يتمتعون بثقة القيصر لهم اطلاع بتاريخ العلاقات الروسية العثمانية وهم الكونت دي كوجوبي رئيس اللجنة، ووزير الخارجية نيسلروده ووزير الحربية تشرنيكوف، والكونتين كاليتسن وتولستوي، وهما يتمتعان بنفوذ كبير في البلاط الامبراطوري، والمستشار داشكوف الذي كان ملماً بشئون الممتلكات العثمانية في أوروبا، وله مكانة ونفوذ في البلاط الروسي، وقد كلفوا بمهمة وضع دراسة بشأن الخطوط الرئيسية لسياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية .

استمعت اللجنة أولاً الي مذكرة مفصلة كان قد وضعها وزير الخارجية نيسلروده بإشراف مباشر من القيصر نيقولا الأول، تضمنت محوراً أساسياً مفاده أن القضاء علي الدولة العثمانية ليس من مصلحة روسيا وجاء فيه :

" لقد كان علي الدوام أن الحفاظ علي هذه الدولة العثمانية " أكثر من ضرورة علي مصالح روسيا الحقيقية، وأنه ليس هناك نظام آخر يحل محلها يمكنه أن يعوضنا عن الفوائد التي تنجم عن حقيقة ان تكون الي جوارنا دولة ضعيفة، تهدد باستمرار الروح الثورية المستحوذة علي التابعين لها وتكون مضطرة بفعل حرب ناجحة لأن تخضع لإدارة المنتصر.

وقدم الكونت داشكوف مذكرة عرض فيها الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها علاقات بلاده مع الدولة العثمانية، ودافع بحماس عن الرأي القائل بأن روسيا تحقق فوائد اقتصادية وسياسية بوجود دولة ضعيفة إلي جوارها، ولم ينس داشكوف احتمال انهيار هذه الدولة، فبين الأعمال التي يجب علي روسيا القيام بها، مؤكداً أن تقسيمها ليس في مصلحة روسيا، ولا سيما ممتلكاتها في أوروبا[١٥].

وبعد مناقشة المذكرات التي قدمها أعضاء اللجنة ودراستها بإمعان، طالبت بعضها بإسقاط الدولة العثمانية، أعلنت اللجنة في ٢٦ سبتمبر / أيلول ١٨٢٩م تقريرها وقد جاء فيه ضرورة عدم إبعاد الدولة العثمانية من الأراضي الأوروبية، لأن ذلك سيجعلها تتركز في آسيا الصغرى، ومن ثم ستشكل خطراً يهدد الأراضي الروسية في آسيا والقوقاز وعلي روسيا أن تنتهج سياسة المحافظة علي سلامة كيان الدولة العثمانية لان تجزئتها أو القضاء عليها سيهدد الأمن والاستقرار الأوروبي، اذ ستضم النمسا، صربيا والبوسنة والهرسك وبريطانيا كريت والجزر الأيونية وفرنسا مصر، وإن الدول الكبرى ستعمل علي تأمين نفوذها في منطقة المضائق، ونصحت اللجنة الحكومة الروسية باقتطاع بعض المناطق من الدولة العثمانية، وإرسال أوامرها إلي قائد قواتها ديبتش ليأخذ ذلك بنظر الجد لدي الدولة العثمانية.

يبدو أن تقرير اللجنة جاء مخالفاً لكل ما هو متعارف عليه سابقاً، لأن السياسة الروسية كانت دائماً سياسة توسعية في الدولة العثمانية، وكان هدفها الأول السيطرة علي مضيقي البوسفور والدردنيل للوصول إلي البحر المتوسط وترتب علي هذه السياسة محاولات دائمة لتقسيم أملاك الدولة العثمانية علي أن يكون التقسيم لصالح روسيا، أما تقرير اللجنة فقد جاء مخالفاً لكل تلك الاتجاهات التي قررت تقسيم أملاك الدولة العثمانية وإن تحطم كيانها ليس في مصلحتها في الأحول كافة ولا يتماشى مع مصالحها مستقبلاً، لأن انهيارها سينتج عنه مشاكل معقدة وسيترتب عليها حصول الدول الأوروبية علي أجزاء من شبه جزيرة البلقان وسيجلب لها جيراناً أقوياء علي حدودها الجنوبية بدل العثمانيين الذين لا يمثلون أي خطر، مما أدي إلي اشتراك روسيا مع الدول العظمي، ولا سيما في مسألة استقلال اليونان، وكما سنري[١٦].

رابعاً : بروتوكول لندن ٣ فبراير / شباط ١٨٣٠ م

وهكذا أقر مؤتمر لندن في ٣ فبراير / شباط ١٨٣٠م، بروتوكولاً جديداً، أعلن فيه استقلال اليونان علي أن يتمتع بكافة الحقوق السياسية

والإدارية والتجارية المرتبطة بالاستقلال، وان يكون الحكم ملكياً وراثياً تحت ضمان الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا – فرنسا – روسيا) أما حدود اليونان فتم تحديد حدودها الشمالية في خط تميد من مصب نهر سبيرك هيوس Spercheious في خليج ماليك Maliec جنوب لامبار لي نهر أخليوس Acheloos وينتهي جنوباً في البحر الأيوني إلي الغرب من مليسلونجي، وقد أصر ولنجتون علي استثناء مقاطعة أكارناين Akarnian، كما استثنيت كريت وباقي جزر بحر ايجة وساموس، وأقر البروتوكول عضواً عاماً عن اليونانيين، وبذلك نجحت وزارة ولنجتون في افشال المساعي الروسية من توسيع حدود دولة اليونان المقبلة.

أبلغت الحكومة العثمانية والحكومة اليونانية رسمياً بمضمون بروتوكول فبراير / شباط ١٨٣٠م، وذلك في ٨ ابريل / نيسان ١٨٣٠م، فقد أعلنت الحكومة اليونانية موافقتها علي البروتوكول في ١٦ ابريل / نيسان علي الرغم من استيائها من تجاهلها في تقرير مصيرها ولاسيما أن بريطانيا أصرت علي عدم مشاركة كابود ستريا في مناقشات الدول الثلاث فيما يخص مصيرها، أما الدولة العثمانية فقد أعلنت موافقتها في ٢٤ ابريل / نيسان دون ابداء اية ملاحظة علي مضمونه، فلم يكن أمامها إلا المصادقة عليه(١٧).

عد يوم ٢٤ ابريل / نيسان ١٨٣٠م التاريخ الرسمي لاستقلال اليونان، وكانت الدول الأوروبية قد رشحت بالإجماع الأمير ليوبولد Leopold أمير ساكس كوبورك إحدى ولايا بروسيا، علي الرغم من عدم اقتناع روسيا به، وذلك لقرابته من بريطانيا ليكون ملكاً علي اليونان، وبعد أن تمت مفاتحته في ١١ فبراير / شباط ١٨٣٠م، كما أن الاحزاب اليونانية كانت قد رشحته في عام ١٨٢٥م لتولي عرش اليونان وكان علي علم بذلك.

قبل ليوبولد العرش اليوناني، واطلع علي مطالب السياسيين اليونانيين ليدافع عنها لدي الدول الأوروبية الثلاث، وكتب الي كابودستريا طالباً منه نصائح وايضاحات حول حالة اليونان، فأجابه كابودستريا برسالة عرض فيها

حالة البلاد والتذمر الشعبي من استثناء ساموس وكريت، فضلاً عن حالة البلاد الاقتصادية السيئة.

كانت مطالب اليونانيين مزدوجة في الارض والمفهوم السياسي، وحاول الملك ليوبولد الدفاع عنها والحصول من الدول الأوروبية الثلاث علي ما يرضي به الشعب اليوناني، إلا ان مطالبه رفضت رفضاً قاطعاً، ولا سيما في شكل الحدود السياسية، فضلاً عن القرض الذي طلبه من الدول الأوروبية اضطر علي اثرها ان يرفض التاج في ٢١ مايو / أيار ١٨٣٠م وأعلم بذلك كابودستريا في الأول من يونيو / حزيران من العام نفسه(١٨).

أثارت مسألة رفض ليوبولد عرش اليونان، فاضطربت الأوضاع الداخلية وانقسم الشعب اليوناني نحو قسمين وعمت الفوضى البلاد والحرب الأهلية، وحاولت الدول الأوروبية الثلاث إيقاف الحرب الأهلية، وأرسلت الدبلوماسي المحنك ستراتفورد كاننج لإقناع لإجراء مصالحة وطنية وإعلان العفو العام إلا انه فشل ، وأن التحرك الدبلوماسي البريطاني جاء تمشياً مع رغبة حكومة حزب الأحرار ذات الميول المساندة لحركات التحرر في العالم.

دفعت الفوضى في اليونان دول الحلفاء الي الاسراع في حسم مسألة اختيار ملك اليونان، ففي ٢٦ سبتمبر / أيلول ١٨٣١م استأنف مؤتمر لندن أعماله لدراسة القضية اليونانية، وكان هدف المؤتمر انتخاب ملك ينال رضا جميع الاطراف ولا سيما روسيا وبريطانيا وفرنسا، وبعد عدة جلسات استمرت حتي فبراير / شباط ١٨٣٢م، وقع الاختيار علي الأمير أوتو Otto ملك بافاريا.

وافق ملك بافاريا علي اعتلاء عرش اليونان مقابل شروط ابرمت بين الدول الكبرى الثلاث وبافاريا في ٢٤ مايو / آيار ١٨٣٢م، تضمنت : أن تكون اليونان دولة مستقلة باسم مملكة اليونان تحت حماية الدول الثلاث، وأن يتولى صلاحيات الملك مجلس وصاية يتألف من ثلاثة مستشارين بافاريين حتي يبلغ الملك سن الرشد في عام ١٨٣٥م، وأن ترسم الحدود إلي خط أرتا –

فولوس، وتمنح اليونان قرضاً مقداره ستون مليون فرنك فرنسي، ويستعمل ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي بافاري لحماية الملك وفرض النظام بدلاً عن القوات الروسية ولا يسمح للملك جمع مملكتين في آن واحد(١٩).

وافقت الدولة العثمانية علي ماجاء في معاهدة مايو / آيار ١٨٣٢م وتأكيداً لموافقتها قررت اجلاء قواتها من اكرويوليس، وتم توقيع معاهدة بين الدول الاوروبية الثلاث والدولة العثمانية في يوليو / تموز ١٨٣٢م أقرت فيها أن المسألة اليونانية قد حسمت نهائياً.

وهكذا تمكن اليونانيون من الحصول علي الاستقلال وتأسيس دولتهم القومية بعد كفاح طويل بلغ أقصاه من عام ١٨٢١م حتي ١٨٢٩م، وقد تحقق ذلك بمساعدة الدول الاوروبية الثلاث التي حرصت علي استقلال اليونان، لان مصالحهم كانت مختلفة عن مصالح الدولة العثمانية، فضلاً عن أن بريطانيا وفرنسا لا ترغبان بإبدال السيطرة العثمانية أخري روسية في اليونان، أو اية ولاية من ولايات البلقان.

مع أن ملكية أوتو لم ترعب أحداً، إلا ان ثورة اليونان علي الرغم من ضآلة قيمتها في تغيير التوازن الدولي في أوروبا، كانت ذات أثر بعيد، فقد سددت ضربة ضد حكم أوروبا الأوتوقراطي.

يبدو من خلال مجري الأحداث، أن الدول الأوروبية لم تكن تريد دولة يونانية إلا في الوضع الذي تكون فيه لعبة من لعبها الدبلوماسية بدليل أنها قلصت مساحتها حسب مصالحها ضاربة مصالح الشعب اليوناني عرض الحائط، وفرضت عليه حكماً لا يتلاءم مع تقاليده القومية ونصبت عليه ملكاً لا يتجاوز السابعة عشر من عمره، لا صلة له بالشعب اليوناني فضلاً عن رغبة بريطانيا وفرنسا أن يكون الملك اليوناني غير أرثوذكسي حتي لا يكون له تأثير كبير في السياسة اليونانية، وبالتالي منع وجود حاكم قوي في اليونان يتمتع بشعبية كبيرة من جانب وتهميش النفوذ الروسي من جانب اخر، وذهبت أبعد من ذلك بتشكيل مجلس وصاية من البافاريين، فقد أريد من ذلك اقصاء النفوذ

اليوناني من وضع سياسة الدولة العليا فضلاً عن حاشية القصر والحراس، اذ تألفت علي الأغلب من البافاريين.

ومع ذلك قيام الدول اليونانية مثالاُ تحتذي بها، فقد أعطي لفكرة القومية قوة لا تقاوم ووضع إجماع للرأي لصالح تلك القومية، وبذلك كانت الحركة القومية من أقوي العناصر التي قننت الحلف المقدس.

أما فيما يتعلق بالدولة العثمانية، فقد أمر السلطان محمود الثاني بإبعاد الشخصيات اليونانية النصرانية من الوظائف المهمة في الدولة العثمانية، ولا سيما العاملين في مكاتب الترجمة ومنهم مترجمو اللغة الفرنسية وإبدالهم مترجمين مسلمين لأنهم بدأوا ينشرون مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية بين اليونانيين الموجودين في استانبول[٢٠]

خامساً: احتلال فرنسا لمدينة الجزائر (٥ يوليو / تموز ١٨٣٠ م)

ضرب أزميرلي حسين باشا آخر بطريك للجزائر وكان يطلق عليهم اسم "داي" بمهمته علي وجه القنصل الفرنسي عام ١٨٢٧م، كانت فرنسا استدانت من الجزائر عام ١٧٩٧م وقد تذرعت باعذار كثيرة في عدم تسديد دينها، وراجعت فرنسا الباب العالي طالبة تقديم الباشا ترضية الي قنصلها، ورغم ان الباب العالي الذي يسبح في خضم البلايا أمر الباشا بتقديم الترضية، لم يستمع حسين باشا لذلك، حاصر الأميرال Duperre ميناء الجزائر (١٢ يونيو / حزيران ١٨٢٧م) ورغم أن الحصار البحري دام ٣ سنوات، لم يعجز حسين باشا واستعمل الموانئ الأخرى.

أنزل الجنرال Bourmont ٣٦٠٠٠ جندي بالقرب من مدينة الجزائر (١٤ يونيو / حزيران ١٨٣٠م) وشرع الاسطول الفرنسي بقصف المدينة، استسلم حسين باشا الذي قاوم ٢١ يوماً وكان ذلك في (٥ يوليو / تموز ١٨٣٠م) ثم توفي في الاسكندرية عام ١٨٣٨م[٢١].

هددت فرنسا بالحرب عند اقتراب دريا طاهر باشا إلي مياه الجزائر، لم

يجرؤ الباب العالي – الذي لم يمض علي خروجه من الحرب الروسية – علي الحرب – لم تبق للعثمانية أي علاقة بالجزائر بعد ترك أمير لواء قسنطينة القتال بعد مقاومته عدة سنوات، احتل الفرنسيون سواحل الجزائر وصار الدفاع عن الجزائر بين العرب وزعيمهم الأمير عبد القادر.

استمرت الحرب زمناً طويلاً، لم يتوقع الفرنسيون ان تجابههم مقاومة بمثل هذه الدرجة (وحتي في الأعوام الأخيرة للقرن ١٩ كانت هنالك في قبيليه مناطق لا تعترف بالحكم الفرنسي) إلي حد ان فرنسا فكرت في فترة ما في اخلاء القطر، لكنها لم تقدم علي ذلك باعتبارها دولة استعمارية، كما انه كان العديد من الفرنسيين قد استوطنوا القطر ونهبوا أراضيه وعلي الرغم من ذلك قاوم الأهالي بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري حتي عام ١٨٤٧م، ولكنه سلم نفسه(٢٢).

سادساً: عصيان مصر (١٨٣١، ١٨٣٣، ١٨٣٩)

إن عدم ارسال والي مصر قاولالي محمد علي باشا الجند للحرب الروسية ١٨٢٨ – ١٨٢٩م، وتعلله بأعذار مختلفة قد ولد الشبهات تجاهه لدي محمود الثاني ولكن وضع محمود الثاني كان ضعيفاً، بسبب عدم تمكنه من تأسيس جيشة الجديد، كان البادشاه يعلم جيداً أنه سيقاوم في حالة عزله اياه، وبناء علي ذلك فإن علاقة الدولة كانت قد توترت مع والي مصر في ١٨٢٩م، كان محمد علي يعتقد أنه قدم للدولة خدمات كبيرة وكان يريد أن يحصل علي امتيازات ومناطق نفوذ، كان محمد علي يتصور المجيء إلي استانبول وتصدر مقام الصدارة وإدخال السلطان تحت نفوذه والتحكم في الامبراطورية.

أقام محمد علي باشا منشآت معمارية ضخمة وعلي رأسها قناة وترعة المحمودية ولذا فإنه شغل الفلاح المصري بشكل لا يكاد يختلف كثيراً عما كان عليه في زمن الفراعنة، هرب من مصر ٦٠٠٠٠ فلاح لم يتحملوا ذلك وذهبوا إلي فلسطين، طلب محمد علي من والي صيدا (فلسطين) الوزير عبدالله باشا القبض علي الفلاحين واعادتهم اليه، أفاد عبد الله باشا بأن الفلاحين هم اتباع

الدولة وأناس أحرار وليسوا عبيداً ولأن مصر وفلسطين هما من ولايات الدولة ذاتها فإن لهم الحق في السكني في المكان الذي يرغبونه، وعلي اثر ذلك سار الوزير ابراهيم باشا الابن الاكبر لمحمد علي باشا البالغ عمره ٤٣ عاماً بجيش يبلغ عدد ٤٠٠٠٠ جندي وبأسطول مكون من ٤٣ قطعة بحرية نحو فلسطين (١٠ اكتوبر / تشرين الاول ١٨٣١م) كان العصيان المصري قد بدأ.

احتل ابراهيم باشا فلسطين دون مقاومة، لجأ عبد الله باشا مع ٢٠٠٠ من جنده الي قلعة عكا في شمال فلسطين علي البحر المتوسط، استولي ابراهيم باشا علي هذه القلعة التي لم يتمكن نابليون من فتحها بعد محاصرته لها مدة ٦ أشهر و ١١ يوماً (٢٧ مايو / آيار ١٨٣٢م) وانتصر علي كل من حلبلي محمد باشا والي طرابلس الشام، قرب حمص (٨ يوليو / تموز ١٨٣٢م) وعلي أغا حسين باشا في بلن Belen في هاتاي (الاسكندرون) (٢٩ يوليو / تموز ١٨٣٢م) جاء الي قونية (٢١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٣٢م)، لم يلق اي مقاومة في الأناضول لأن الاناضول كانت معتادة علي مثل هذه الصدامات التي يجريها الولاة والأعيان.

كان جيش ابراهيم باشا مشكلاً من الأتراك العثمانيين أو من الأرناءوط (الألبان المشتركين والجراكسة)، كون هؤلاء شعباً غريباً بالنسبة لأهالي الاناضول حتي أنه شوهد أهالي بعض المناطق الذين كانوا حانقين بسبب الانقلابات التي حققها السلطان محمود يستقبلون ابراهيم باشا بسرور، سار الصدر الأعظم والسر عسكر رشيد محمد باشا في ٣ ت ٢ بجيش عدده ٦٠٠٠٠ جندي من استانبول، وصل قرب قونية وفي جو مثلج ومعتم دخل بين خيالة ابراهيم باشا ظناً منه انهم خيالته هو وأسر.

استقبل ابراهيم باشا الصدر الأعظم بتقبال ردائه، لم يكن لدي الجيش العثماني رغبة في اسالة الدم المسلم، وعندما شاهد وقوع الصدر الأعظم في قبضة ابراهيم باشا عاد الي استانبول، تاركاً ساحة القتال إلي ابراهيم باشا، هذا الانتصار غير المتوقع لإبراهيم باشا جعل المسألة المصرية في مصاف

المسائل ذات الأهمية العالمية.

جاء ابراهيم باشا الي كوتاهية (٢ فبراير / شياط ١٨٣٣م) ووقف عندها، حاول تعيين وال علي أزمير، كان يتحرك وكأنه وزير من وزراء الباب العالي ويسعي جهده في عدم ايذاء الشعب، أطلق الصدر الأعظم حراً.

عاد رشيد محمد باشا الي استانبول خجلاً، كان السلطان محمود يخشي مجيء ابراهيم باشا الي استانبول والحصول علي الصدارة لأبيه منه عنوة، لم يكن السلطان محمود بحاجة الي مثل هذا الصدر الأعظم[٢٣]

أخذت انجلترا وفرنسا تفكران في كيفية الاستفادة من محمد علي، ولإرهابهما طلب البادشاه من القيصر عدد من الجند، نزل عدة آلاف من الجنود الروس الذين جاءوا بواسطة ١٠ سفر جهة في رصيف هنكار، وخرجوا الي بيوك ده ره جايري ومكثوا فيها مدة من الزمن، وردد السلطان جملته " الغرقان يستنجد بالثعبان"، التي اصبحت بعد ذلك قولاً مأثوراً لد الأتراك العثمانيين بهذه المناسبة.

فرنسا وانجلترا اللتان شاهدتا وجود الجيش الروسي في المضيق، أبلغتا محمد علي بالانسحاب من الاناضول، كانت فرنسا تري أن لها الحق في مصر التي احتلها نابليون لعدة سنين، ومن هنا فإننا سنجد ان فرنسا ستتخذ سياسة مساندة محمد علي الي النهاية لتحقيق نفوذ عن هذا الطريق .

أما انجلترا فكانت تخشي بشكل كبير من تبعثر الامبراطورية العثمانية وانتقال أقطارها العديدة لروسيا، وهبوط روسيا إلي البحار الدافئة، اخذت انجلترا تضغط علي محمد علي باشا للاتفاق مع البادشاه[٢٤].

سابعاً : **معاهدة كوتاهية ٨ ابريل / نيسان ١٨٣٣م**

أيقن ابراهيم باشا عدم الإمكان الحصول علي الصدارة، وبمعاهدة كوتاهية أخلي الأناضول عدا ايالة أدنة، منح محمد علي باشا وابنه ابراهيم بموجب هذه المعاهدة منصب الولاية علي آيالات مصر – سودان – جدة

(الحجاز وأرتيرة) – صيدا (فلسطين) – طرابلس (لبنان) – شام – حلب وأدنة، لم يسبق في تاريخ الدولة العثمانية ان تعطي ولاية ٧ ايالات إلي وال دفعة واحدة، لم يكن محمود الثاني يفكر قط في استمرار هذا الوضع، فضلاً عن أنه كان يود اقصاء محمد علي من مصر[٢٥].

ثامناً : معاهدة هنكار إسكلسي بين الدولة العثمانية والروسيا ١٨٣٣م

وعلي أثر الانتصارات التي حققها الجيش المصري علي الجيش العثماني في حرب الشام الأولي عقدت الدولة العثمانية في الثامن من شهر يوليو / تموز سنة ١٨٣٣م مع الروسيا معاهدة تحالف دفاعي هي معاهدة هنكار اسكلسي Hunkar Iskelesi وكان النص الرسمي لهذه المعاهدة قد وضع باللغة الفرنسية، وحاول كل فريق بعد ذلك ترجمته لمواد المعاهدة أن يفسرها طبقاً لمصلحته، ونشأت عن ذلك ثلاث تفسيرات مختلفة يطلق عليها ثلاث مدارس، وقد تقرر ان تكون مدة التحالف الدفاعي ثماني سنوات، وقد الحقت بالمعاهدة مادة سرية نصت علي ان يغلق السلطان المضايق في وجه أية سفينة حربية أجنبية ماعدا السفن الروسية الحربية التي يكون لها وحدها دون سواها من السفن الاجنبية حق عبور المضايق، وقد انشأت هذه المعاهدة للروسيا مركزاً ممتازاً في الدولة العثمانية وعصفت بالسياسة العليا للدولة.

ودخلت وحدات من الاسطول الروسي الي البوسفور في شهر فبراير / شباط عام ١٨٣٣م، ثم قدمت حملة روسية بحرية وبرية الي البوسفور واذنت حكومة السلطان للقوات البرية في ان تعسكر علي الساحل الآسيوي بحجة حماية السلطان من واليه الثائر محمد علي باشا، وكان عام ١٨٣٣م سنة مهمة لأن الروسيا سيطرت فيها للمرة الأولي والاخيرة علي استانبول وعلي المضايق العثمانية، واذا كان خطر محمد علي قد ذهب الي حين، فقد ظل خطر الروس قائماً في منطقة المضايق عاصفاً بالسياسة العليا للدولة [٢٦].

تسرب مضمون المعاهدة الي الدول الأوروبية فأحدثت رد فعل شديد لدي بريطانيا وفرنسا الي درجة انهما امرتا اسطوليهما بالقيام بمظاهرة بحرية

بالقرب من المضائق العثمانية، وفكر بالمرستون باقتحامها، الا ان فرنسا نصحته بالعدول، لان ذلك سيحدث حرباً عامة، ورداً علي ذلك قدم القائمان بالأعمال البريطاني والفرنسي الي الحكومة الروسية في اكتوبر / تشرين الاول ١٨٣٣م مذكرتين جاء فيهما :

" اذا اثارت بنود هذه الوثيقة (معاهدة خونكار اسكلة سي) فيما بعد تدخلاً مسلحاً من جانب روسيا في الشئون الداخلية (الدولة العثمانية) فإن الحكومتان الانجليزية والفرنسية ستتصرفان وكأن المعاهدة غير موجودة ".

كانت بريطانيا اكثر الدول الاوروبية غضباً، ورأي بالمرستون أن المعاهدة تجعل من روسيا المتحكم الفعلي في المضايق فالسلطان العثماني مجبر بمقتضاها علي منح الاسطول الروسي حق المرور في حين منعت اساطيل الدول الاوروبية من ذلك الحق.

إن وقوع الدولة العثمانية تحت مظلة النفوذ الروسي لا يعني في نظر بريطانيا فقط قلب موازين القوي في شرق البحر المتوسط وتغيير وضع المضائق لصالح القيصر الروسي فحسب، بل ان روسيا ستتمكن من بسط نفوذها علي أحد طريقي الهند عبر سوريا وحتي الخليج، مما يؤدي الي اثارة الرعب لدي السياسيين البريطانيين(٢٧).

رد نيسلرود وزير خارجية روسيا علي بالمرستون قائلاً:

" ان الباب العالي لم يمنح روسيا بمقتضي المعاهدة شيئاً جديداً، فالمعاهدة تؤكد فقط ما سبق ان تضمنته المعاهدة الروسية العثمانية عام ١٨٠٥م من تحريم دخول السفن الحربية في المضائق في كل الأوقات ".

فرد عليه بالمرستون قائلاً:

" اذا كانت تلك المعاهدة لم تأت بشيء جديد، فلماذا وقعتها روسيا ولم تكشف عنها ".

شعر بالمرستون أن المعاهدة تشكل خطراً حقيقياً علي دولته، وان

صداقة روسيا للدولة العثمانية اخطر بكثير من عداوة محمد علي باشا للأخيرة، وكان بالمرستون يفضل ان يري الباب العالي بعيداً عن سطوة محمد علي باشا ونيقولا الأول، لذلك قررت الحكومة البريطانية ان تقف بالمرصاد، وعزمت علي عدم فسح المجال لتطبيق بنود المعاهدة، ولا سيما البند السري منها، وأكد ملك بريطانيا وليم الرابع في خطبة العرش في فبراير / شباط ١٨٣٤م انه سيمنع حدوث اي تغيير في علاقات الباب العالي مع الدول الأخرى من شأنه التأثير في سلامتها أو استقلالها وأمر الاسطول البريطاني بالتوجه الي مضيق الدردنيل، اذا طلب السلطان العثماني من روسيا دخول الاسطول الروسي مضيق البوسفور[٢٨]

ان اكثر ما اثار بريطانيا في المعاهدة هو بنودها السرية التي جري تسريبها، اذ تضمنت وعداً من السلطان العثماني بإغلاق مضيق الدردنيل امام السفن الاوروبية عدا روسيا، وقد عد بالمرستون المعاهدة مناقضة للمعاهدة البريطانية العثمانية عام ١٨٠٩م التي نصت علي عدم السماح للسفن الحربية بالمرور عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور حتي أوقات السلم.

ان مناهضة بريطانيا للسياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية، كونها تمثل تهديداً وضخامة قوتها وموقعها الجغرافي تجعل منعها خطراً يهدد المصالح الاستعمارية البريطانية في الدولة العثمانية والدولة الصينية والهندية ويجعلها اخطر منافس بريطانيا في الشرق، لذلك فالعمل علي القضاء علي كل مكسب تحققه روسيا لبسط نفوذها في اقطار الشرق كان في نظر بالمرستون واحداً من أهم اهداف سياسة بريطانيا الخارجية.

خشيت بريطانيا علي طريق العراق من روسيا اكثر من خشيتها علي مصر، وقد حذر الوكيل السياسي البريطاني في بغداد حكومته قائلاً :

" ان الروس سيستغلون معاهدة خونكار اسكلة سي الي اقصي حد ممكن، وان الروس لن يتوانوا عن استغلال انهار العراق في مشروعات المصالح البريطانية في المنطقة وتهديد السفن تهديداً خطيراً[٢٩].

وقف الرأي العام البريطاني مع بالمرستون ضد تطلعات القيصر الروسي نيقولا الأول، وبمساندة الرأي العام اصبح اكثر حماسية وحيوية من بداية الازمة، واعلن موقفه صراحة وقرر انه سيكون حامي السلطان العثماني، وسيقف بين السلطان ومحمد علي باشا حتي يتمكن من حجب الحظر الروسي عن المصالح البريطانية في الشرق، فقد اقتنع بالمرستون ان المسألة الشرقية التي اثارها محمد علي باشا اتاحت لروسيا فرصة ذهبية للتدخل في الشئون الداخلية للدولة العثمانية.

ان المكاسب التي حققتها روسيا من المعاهدة دفعت حزب (الويك) المحافظين الي انتهاج حزب التوري (الاحرار) المتمثلة في تخفيف الضغط علي الدولة العثمانية فكانت بذلك نقطة تحول حقيقية في موقف رجال الدولة في بريطانيا وروسيا.

زاد من استياء بالمرستون ان المعاهدة مثلت في نظرة ثاني فشل في صراعه مع نيقولا الاول منذ ان تولي منصب وزير الخارجية ١٨٣١م، وكان اخفاقه الاول هو عندما رفض القيصر الروسي تعيين ستراتفورد كاننج سفيراً لبريطانيا في بطرسبورج وأصر علي عدم قبوله لاعتقاده انه من اشد اعداء روسيا.

أدركت بريطانيا بعد معاهدة خونكار اسكلة سي انها اصبحت امام خطرين يهددان مصالحها في الدولة العثمانية، هما الخطر الروسي والخطر المصري، وكان بالمرستون يخشي ان يكون هناك اتصال بين هذين الخطرين الا ان بريطانيا كانت تفضل ان تري محمد علي باشا علي كرسي السلطنة في استانبول لذلك كان بونسونبي سفير بريطانيا في استانبول قد كتب في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٣٣م الي وزراة الخارجية البريطانية قائلاً :

" اذا استطاع محمد علي باشا ان يدخل استانبول او يتوصد حكم السلطان، فسيكون من السهل عليه ان يتخذ التدابير الناجحة لإغلاق البوسفور في وجه القوات الروسية، أيد بالمرستون في ذلك الوقت رأي بونسونبي حين اقر

لسفير روسيا في لندن في ديسمبر / كانون الاول ١٨٣٣م " انه لن يعترض مطلقاً علي اعتلاء محمد علي باشا عرش السلطنة.

انقسمت الاوساط المستقلة في بريطانيا علي اتجاهين في تطرقها الي المسألة الشرقية، أولها يمثله الكتاب وبعض الساسة بدعوتهم الي عدم التدخل بين القيصر الروسي والباب العالي، لا عسكرياً ولا دبلوماسياً، لانهم يعتقدون ان احتلال روسيا استانبول لن يؤثر في تفوق بريطانيا الصناعي والتجاري في الشرق الأدنى، وكان انصار هذا الاتجاه يحبذون زوال الدولة العثمانية، ويعتقدون ان زوالها علي يد الروس سيؤدي الي اشاعة الهدوء والاستقرار في المنطقة، اما الاتجاه الثاني فكان يمثله بالمرستون والاغلبية الساحقة في البرلمان وعدداً من الدبلوماسيين وفي مقدمتهم بونسونبي، اذ هاجموا انصار الاتجاه الاول لاعتقادهم بضرورة التوسع البريطاني في الشرق ومناهضة روسيا، واكد بالمرستون ان فقدان بريطانيا الهند سيحولها الي دولة شبيهة بهولندا او بلجيكا، لذلك ركز كل نشاطه لإبطال المعاهدة وسعي الي إعاقة المصادقة عليها أولاً، وواصل احتجاجه حتي بعد ان اعطي العثمانيون تفسيراً اعتقدوا انه يرضي بريطانيا، واكدت الحكومة العثمانية بشكل قاطع بمذكرة رسمية ارسلتها الي الحكومة البريطانية اشترك في وضعها ممثل روسيا في استانبول بونتيف " ان مبدأ غلق المضيقين كليهما الدردنيل والبوسفور يراعي حتماً في حالة الحرب بين روسيا وبريطانيا "(٣٠).

علي الرغم من الاحتجاجات البريطانية والفرنسية الا انها لم تؤد الي نتيجة، بل علي العكس فقد طورت روسيا علاقاتها مع الباب العالي بالتوقيع معها في يناير / كانون الثاني ١٨٣٤م في بطرسبورج علي ميثاق خفضت بموجبه روسيا من جانبها المبلغ الذي مازالت تدفعه الدولة العثمانية تعويضات عن الحرب التي كانت بينهما بمعاهدة أدرنة ١٨٢٩م بمقدار ثلث المبلغ الباقي، كما خفضت القسط السنوي الي النصف، وبدأت روسيا بسحب قواتها من ولايتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) والقضايا المتعلقة بالحركات الثورية في

البلقان والوضع في الاماكن المقدسة في فلسطين، إلا ان بالمرستون واصل مساعيه لإحباط المعاهدة من خلال سعيه للتحالف مع الدولة العثمانية كي يكون ذلك وسيلة لإبعاد الخطر الروسي والخطر المصري عن استانبول من جهة، وأداة تستغلها بريطانيا للحصول علي امتيازات في المواصلات والتجارة في بلاد الشام من جهة أخري، وسعي بالمرستون الي اشراك الدول الأوروبية الكبرى جميعها، سيفقد روسيا الأفضلية التي وفرتها معاهدة خونكار اسكلة سي.

وفي فبراير / شباط ١٨٣٤م أكد الملك وليم الرابع في خطبة العرش انه سيمنع حدوث اي تغير في علاقات الباب العالي مع الدول الأخري من شأنه التأثير في سلامة الدولة العثمانية واستقلالها.

عد بعض المؤرخين أن المعاهدة وضعت الدولة العثمانية تحت حماية روسيا وجعلت منها حارسة لمصالحها في البحر الأسود وذلك بمنع اعداء روسيا من الدخول اليه في حين يحق لروسيا استعمال البحر في اي وقت تشاء لتقوم بالهجوم علي اي مكان تريده في البحر المتوسط، وعد بعضهم الآخر ان المسؤولين البريطانيين قد بالغوا في المكاسب التي حققتها روسيا من المعاهدة ولا سيما في مادتها السرية، فقد اقامت بريطانيا الدنيا واقعدتها، واخذ البريطانيون يصورون للغير أن النفوذ الروسي أصبح راجحاً في الدولة العثمانية، وأن روسيا وجهت ضربة للنفوذ البريطاني فيها وذلك بالتغير الذي أحدثته في نظام المضائق.

الواقع ان الساسة البريطانيين تقصدوا تضخيم الضجة التي افتعلوها، فالمعاهدة من وجهة نظر روسيا كانت دفاعية بالأساس لأن الحكومة الروسية في ذلك الوقت لم تكن ترغب في ارسال سفنها الحربية من البحر الاسود الي البحر المتوسط، بل كانت تريد منع بريطانيا وفرنسا من تهديد ساحل روسيا الجنوبي غير المحصن[٣١].

أما النمسا، فقد اعتراها شعور القلق ازاء نتائج المعاهدة ولم تكن أقل شأناً من شعور بريطانيا وفرنسا، واعتقد مترنيخ ان مشاكل الشرق لا تحل الا

باشتراك الدول الأوروبية كافة التي عليها ان تعمل سوية وتتفق علي وضع خطط مشتركة توضع وتناقش مقدماً حتي لا يضطرب الشك بينهما.

أدركت روسيا من الاحتجاجات ومن الرأي العام البريطاني ضد سياسة القمع التي انتهجتها مع (الثورة البولندية في عام ١٨٣٠م) ان بريطانيا لا يمكن ان ترضي عن سياستها في الشرق الأدنى ولهذا فإنها لن تحاول كسب ودها ووجهت جهودها الي كسب ود النمسا.

كان مترنيخ لا يميل الي اتفاق المباديء الحرة بين بريطانيا وفرنسا، لذلك اتجه نحو نيقولا الاول الذي اباح له ما في قلبه نحو الدولة العثمانية ولزوم حفظ الحالة السياسية الراهنة فتشجع مترنيخ ونجا باللائمة علي بريطانيا وفرنسا وأعلن انه لو كان موقع النمسا ملائماً لما تردد في تقديم المساعدة بنفسه وفي الوقت نفسه لام القيصر الروسي علي عقد معاهدة ظاهرها يزيد علي نفعها الحقيقي.

لاحظ بالمرستون ان نيقولا الأول يسعي الي استغلال النمسا لتحقيق اهدافه في الشرق مستفيداً من مترنيخ الذي دفعه انتشار الروح الثورية في المانيا وشمال ايطاليا والنشاط الثوري في المجر الي تعزيز الحلف المقدس وتوثيق لمدي المصداقية والتعاون بين دول أوروبا الشرقية (روسيا والنمسا وبروسيا) ومع أن نيقولا الأول كان مع فكرة مترنيخ الا انه كان يرفض الالتقاء بها[٣٢].

انتظر مترنيخ فرصة يفسخ فيها المعاهدة بغيرها، ولم يمض شهران علي توقيع المعاهدة حتي واتته الفرصة عند اجتماعه بالقيصر في مؤتمر ميونيخ جراتز Munchen Gratz اذ يتفق عن توقيع ميثاق اتفق عليه الجانبان للمحافظة علي الدولة العثمانية بسلالتها الحاكمة وأن اي تقسيم لأملاكها لن يتم الا بالاتفاق بين الروسيا والنمسا.

ان محاولات القيصر نيقولا الأول كسب ود النمسا ليس بسبب تصاعد

الخلاف مع بريطانيا وفرنسا فقط، بل لأن النمسا تملك وضعاً استراتيجياً ممتازاً من حيث المواصلات البرية بين روسيا والدولة العثمانية، فالمواصلات البرية بين روسيا واستانبول تمر ببلغاريا وولايتي الدانوب (ولاشيا ومولدافيا)، وكانت النمسا بوضعها في ترانسلفانيا تستطيع ان تتحكم في تلك الطرق البحرية متي شاءت.

حاول مترنيخ كسب ود بريطانيا وفرنسا بعقد اتفاق مع النمسا وروسيا الا ان جهوده فشلت لانهما يشكان في نيات القيصر نيقولا الأول ولا يثقان بوعوده، ورفض بالمرستون اقتراحاً اخر لمترنيخ بعقد حلف بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وعد الخطر الاساسي هو الروسيا الرامية الي السيطرة علي المضائق والاجزاء المهمة من املاك الدولة العثمانية(٣٣).

أما فرنسا فلم يسعها التسليم بمبدأ التدخل الروسي فقد كانت تخشي تحرك روسيا نحو استانبول، لأنها اذا تحركت وثبتت اقدامها وشيدت دعائمها فإنها لن تخرج، وقد وجهت الي بطرسبورج احتجاجاً نصه :

" إن نصوص المعاهدة ستؤدي في المستقبل الي تدخل روسيا في شؤون (تركيا) الدولة العثمانية الداخلية، وأن الحكومة الفرنسية تحفظ لنفسها الحرية التامة في اتخاذ الخطة التي ستوجبها اليها الظروف وانها بتصرفاتها ستعد المعاهدات المشار اليها كأنها لم تكن ".

رد نيسلرودي وزير الخارجية الروسي علي الاحتجاج الفرنسي قائلاً :

" انه لايري موجباً لظنون فرنسا السيئة، اذ ان الغرض الوحيد المقصود من معاهدة خونكار اسكلة سي هو المحافظة علي كيان الدولة العثمانية ومهما كان من امر بهذه المعاهدة، قد أبرمت بين دولتين عظيمتين مستقلتين متمتعتين بحقوقهما كاملة غير منقوصة، فلن تستطيع فرنسا معارضتها الا اذا كانت تطمح الي تقويض أركان الدولة العثمانية " .

وفي الوقت نفسه لم تكن مصر بعيدة عن مسرح الأحداث، فقد اختار

محمد علي باشا الطريقة التي كان يدير بها السلطان الأمور في استانبول واتهمه بأنه ادخل مزيداً من التعقيدات علي العلاقات بين الدول الكبرى، علماً أن الكثير من اصحاب الرأي في استانبول من انصار محمد علي باشا كانوا ينظرون اليه علي انه اكبر دعامة لهم فيما لو نشبت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، وكان في تقدير هؤلاء انه لو أمكن معادلة التحالف الروسي العثماني بتفاهم مصر وبريطانيا لكان قد تحقق حلم محمد علي باشا في طرد روسيا من استانبول.

حاول محمد علي باشا انتهاز الفرصة الملائمة لإظهار حسن النية ورد جميل فرنسا له، اذ حاول الالتفاف علي سياسة روسيا المعادية في بلاد الشام وضربها بالسياسات الاوروبية في المنطقة فاقترح في عام ١٨٣٤م علي الدول الأوروبية فصل المقاطعات العربية عن الدولة العثمانية وتشكيل دولة عربية واحدة واعلان الحرب علي روسيا والغاء معاهدة خونكار اسكلة سي، الا ان اقتراحه قوبل بالرفض لأن بالمرستون عد محمد علي باشا سبب هذه المصائب وهو الخطر الوحيد الذي دفع السلطان الاحتماء بالروس(٣٤).

أما روسيا فقد أكدت موقفها من المعاهدة في التعليمات التي ارسلها وزير الخارجية الروسي نيسلرودة الي الكونت أورلوف التي شدد فيها علي أن روسيا تدافع عن الدولة العثمانية ضد اي عدوان علي ممتلكاتها الأوروبية فقط، وكذلك في موقف وزير الخارجية الروسي عندما أراد القيصر نيقولا الأول ارسال قطعات عسكرية من بحر البلطيق الي البحر الأسود ماراً بالمضائق العثمانية فقد عارضه نيسلرود وعد ذلك خرقاً للقانون الدولي وقال :

" في الحالة الراهنة لعلاقتنا مع (تركيا) تلتزم (تركيا) غلق الدردنيل أمام أي سفينة حربية اجنبية لكن هذه الاجراءات لا تلزمها باي حال من الأحوال أن تفتحه لنا، ليس هناك اي فقرة في المعاهدات تعطينا الحق ان نطالب بالسماح لسفننا الحربية بالمرو الي البوسفور".

إن غلق الدردنيل أمام السفن الحربية الاجنبية لم يكن امراً جديداً، لأنه

كان علي الدوام واحدة من القواعد التقليدية في الدولة العثمانية، وقد اكدت عليه المعاهدة البريطانية العثمانية (عام ١٨٠٩م) وعليه فان معاهدة خونكار اسكلة سي أكدت هذا المبدأ، أما خشية بريطانيا من أن المقصود في المعاهدة غلق الدردنيل مع بقاء البوسفور مفتوحاً أمام روسيا، فلم يعد له ما يسوغه بعد جواب الباب العالي علي المذكرة البريطانية[٣٥].

تاسعاً : اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م

يمكن القول بأن هناك علاقة بين الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٨م، التي عقدت مع انجلترا وعصيان محمد علي، ولهذا انتقد السلطان محمود مصطفي رشيد باشا – الذي كان اثناء ذلك سفيراً في لندن – المعاهدة انتقاداً شديداً، ذلك أن المعاهدة تلغي ضرائب الدولة المفروضة علي بعض المواد، كذلك تجري تخفيضات جمركية لصالح انجلترا وهذا يعني ان الاتفاقية تجعل من الامبراطورية سوقاً مريحاً ومربحاً جداً لإنجلترا لتصدير حاجياتها، ولان مصر ايالة من ايالات الامبراطورية فالمعاهدة تشملها كذلك، اما محمد علي فانه كان يجمع ٦٠% من ايرادات جيشه وبحريته من تلك الضرائب وهكذا يصبح محمد علي في وضع لا يتمكن فيه من تجهيز وتموين جيشه، ورغم رفع الدولة العثمانية الضرائب الجمركية فيما بعد وقصر التطبيق علي بعض المواد فقط، فقد كتب العديد من المقالات حول عرقلة هذه الاتفاقية تأسيس الصناعات الحديثة في الدولة العثمانية، وحول امتلاء الامبراطورية بالمنتجات الرخيصة للصناعة الانجليزية الامر الذي يغلق مجال المنافسة أمام الصناعة العثمانية، ولكنه علي كل الأحوال يمكن القاء عدم تأسيس الصناعات الحديثة في الدولة العثمانية علي هذه المعاهدة، وانما يمكن فحسب القول بأن المعاهدة قد جلبت ضرراً مادياً علي الدولة، وأن الدولة قد أخذت بعين الاعتبار هذا الضرر.

ولقد كان عصيان محمد علي باشا أكبر عصيان شهدته الدولة العثمانية طيلة احقاب التاريخ، وقد مثل هذا العصيان بالنسبة لحياة الدولة العثمانية مشكلة أكبر بكثير من مشكلة الثورة الأمريكية التي جابهتها انجلترا

قبل نصف قرن[٣٦].

عاشراً: معاهدة لندن بين الدولة العثمانية وأربع دول أوروبية ١٨٤٠م

ان معاهدة لندن التي ابرمت في الخامس عشر من شهر يوليو / تموز سنة ١٨٤٠م بين الدولة العثمانية وبريطانيا والروسيا وبروسيا والنمسا لتسوية المسألة المصرية وانهاء النزاع بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي، وقد انضمت فرنسا الي هذه المعاهدة في الخامس عشر من شهر مارس / آذار سنة ١٨٤١م فأصبحت معاهدة جماعية سداسية – وردت في اكثر من موضع نصوص صريحة علي ان الباب العالي يلتزم التزاماً دقيقا بمنع السفن الحربية الاجنبية من المرور في المضايق، وجاء في هذه المعاهدة أنه اذا اقدم محمد علي والي مصر علي توجيه قواته البرية والبحرية للزحف علي استانبول، فان الدول الأطراف في المعاهدة توافق بناء علي الطلب الصريح الذي يصدر عن السلطان – علي الاستجابة لطلبه وتتخذ الاجراءات لحماية عرشه عن طريق التعاون الذي يتم بموافقة مشتركة من الدول الموقعة علي المعاهدة، وبذلك تصبح المضايق وكذلك باقي الأراضي العثمانية في مأمن من كل اعتداء كما تقرر ان تظل قوات الدول المتعاقدة مرابطة في مواقعها طالما كان وجودها امراً يطلبه السلطان العثماني، وحين يري الأخير أن وجود تلك القوات أصبح أمراً غير ضروري، فإنها تنسحب في وقت واحد وتعود الي مواقعها الأصلية في البحر الأسود أو في البحر المتوسط (مادة ٣) [٣٧].

ورد في المعاهدة أيضاً أن التعاون المشترك بين الدول الموقعة عليها، والهادف الي وضع المضايق واستانبول في مأمن من العدوان المصري يعد اجراء عسكرياً استثنائياً، اتخذ في هذه الحالة الوحيدة بناء علي طلب صريح من السلطان للدفاع عنها ومن المتفق عليه ان مثل هذا الاجراء لا ينتقص بأية درجة وعلي أي نحو من النظام الذي درج علي الحكم في جميع الاوقات في الامبراطورية العثمانية، وبمقتضاه كانت تمنع السفن الحربية التابعة للدول الاجنبية من عبور المضايق، ونصت المعاهدة علي انه فيما يتعلق بالحالة

المشار اليها وهي مرابطة قوات الدول الموقعة عليها في المضايق، فان السلطان يعلن قراره الثابت بان يلتزم في المستقبل بهذا المبدأ الذي ارسيت قواعده ارساء لا يتغير كنظام قديم سار عليه الحكم في الامبراطورية العثمانية وطالما كان الباب العالي في حالة سلم، فانه لا يسمح لأية سفينة حربية اجنبية بدخول المضايق وعبورها، ومن ناحية اخري فان اباطرة وملوك الدول الموقعة علي المعاهدة يتعهدون باحترام قرار السلطان والالتزام بهذا المبدأ (المادة الرابعة)

والحق بالمعاهدة بروتوكول جاء فيه ان السلطان مع التزامه بمنع جميع السفن الحربية الاجنبية من عبور المضايق في جميع الاوقات فانه يحتفظ لنفسه بالحق في اصدار تصاريح بالمرور عبر الدردنيل والبوسفور للسفن العربية الخفيفة الموضوعة في خدمة السفارات والقنصليات التابعة للدول الصديقة(٣٨).

ووقعت بريطانيا والنمسا والروسيا وبروسيا في السابع عشر من سبتمبر / ايلول سنة ١٨٤٠م بروتوكولاً أطلق عليه بروتوكول انتفاء الغرض – Self Denying Protocol الحق بمعاهدة لندن وقررت فيه هذه الدول الاربع إذ لم تكن فرنسا قد انضمت بعد الي المعاهدة ألا يسعي أي منها للحصول علي أراضي أو الاستئثار بنفوذ أو الظفر بامتيازات تجارية لرعاياها لم تحصل عليها كل دولة أخري علي قدم المساواة.

هكذا القت الدراسة الضوء علي الحرب الروسية العثمانية (١٨٢٨ – ١٨٢٩ م)، واسبابها ونتائجها، حيث تتبعت الدراسة العلاقات الروسية العثمانية منذ القرن السادس عشر الميلادي وتطورها ما بين علاقات سلمية وحربية بحكم الجوار ما بين الدولتين، حتي ظهور المشكلة اليونانية وتأييد الروسيا لها وموقف الدول الكبرى المتمثلة في بريطانيا وفرنسا والنمسا فيما بعد، وقامت الحرب بين الدولتين وحدثت كارثة نفارين ١٨٢٧ م، نتيجة لتدخل الدول الكبرى، وانتهزت روسيا الموقف لصالحها باحتلال بعض المواقع العثمانية،

وادي ذلك لقيام الحرب الغير متكافئة بين الروسيا والدولة العثمانية، مما أدي الي تدخل كل من بريطانيا وفرنسا لمنع تفوق النفوذ الروسي في الدولة العثمانية، ونتج عن ذلك توقيع الكثير من المعاهدات مثل معاهدة أدرنة سبتمبر ١٨٢٩ م، وبروتوكول لندن فبراير ١٨٣٠ م، وانتهزت فرنسا الفرصة واحتلت الجزائر في نفس العام، وانتهز محمد علي والي مصر الفرصة، وأعلن عصيانه ضد الدولة العثمانية في أعوام ١٨٣١، ١٨٣٣، ١٨٣٩ م، مما أدي الي التدخل الأوروبي ضد محمد علي، وعقدت معاهدة كوتاهية ابريل ١٨٣٣ م ومعاهدة هنكار اسكلسي، وبلطة ليمان ١٨٣٩ م، وانتهت بمعاهدة لندن ١٨٤٠ م وما ترتب عليها من نتائج.

الهوامش:

(١) إلبر أورطايلي، العثمانية آخر الامبراطوريات. اعادة استكشاف العثمانيين -٢- ترجمة عبد القادر عبد اللي، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، الطبعة الأولي ٢٠١٥م /١٤٣٦هـ، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) إلبر أورطايلي، المرجع السابق ص ٢١٠، ٢١١.

(٣) إلبر أورطايلي، المرجع السابق ص ٢١١، ٢١٢.

(٤) إلبر أورطايلي، المرجع السابق ص ٢١٣

(٥) إلبر أورطايلي، المرجع السابق ص ٢١٤

(٦) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، المجلد الثاني، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، استانبول، ١٩٩٠م، ص ٩

(٧) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١٠.

(٨) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١١.

(٩) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١١، ١٢

(١٠) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١١، ١٢

(١١) إلبر أورطايلي، المرجع السابق ص ١٩١.

(١٢) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١٢، ١٣

(١٣) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١٤.

(١٤) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، العلاقات العثمانية الروسية (١٨٢٨-١٨٤١م)، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دبي الامارات العربية المتحدة، الإصدار الأول ٢٠١٧م، ص ٩١.

(١٥) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق ص ٩٢

(١٦) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق ص ٩٣

(١٧) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٠٠، ١٠١

(١٨) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٠١، ١٠٢

(١٩) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٠٢، ١٠٣

(٢٠) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٠٤، ١٠٥

(٢١) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٤

(٢٢) محمد فريد بك المحامي – تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق احسان حقي – دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م ص ٤٤٧، ٤٤٨

(٢٣) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١٥، ١٦

(٢٤) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص١٦، ١٧

(٢٥) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص١٧

(٢٦) عبد العزيز محمد الشناوي – الدولة العثمانية دولة اسلامية مفتري عليها – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٨٤م، الجزء الأول، ص ٢١٩، ٢٢٠

(٢٧) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢٨) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٦٥، ١٦٦.

(٢٩) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٦٦، ١٦٧.

(٣٠) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٦٨، ١٦٩.

(٣١) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٣٢) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٧١.

(٣٣) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٧٢، ١٧٣.

(٣٤) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٧٣، ١٧٤.

(٣٥) أنمار عبد الجبار جاسم الدوري، المرجع السابق، ص ١٧٤، ١٧٥.

(٣٦) يلماز أوزتونا، المرجع السابق ص ١٨

(٣٧) عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ص ٢٢١.

(٣٨) عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق ص ٢٢١، ٢٢٢

قائمة المراجع

١- إلبر أور طايلي

العثمانية آخر الامبراطوريات، اعادة استكشاف العثمانيين – ٢، ترجمة عبد القادر عبد اللي، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت، الطبعة الأولي ٢٠١٥م / ١٤٣٦ هـ.

٢- أنمار عبد الجبار جاسم الدوري

العلاقات العثمانية الروسية ١٨٢٨ – ١٨٤١ م صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة – دبي الإصدار الأول ٢٠١٧ م.

٣- عبد العزيز محمد الشناوي

الدولة العثمانية دولة اسلامية مفتري عليها، مكتبة الانجلو المصرية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٤ م.

٤- محمد فريد بك المحامي

تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق احسان حقي، دار النفائس، بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٥- يلماز أوزتونا

تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة وتنقيح محمود الانصاري، المجلد الثاني، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، تركيا ١٩٩٠ م.